نظام الحكم

في دول الربيع العربي الإسلامي

كمال يوسف جميل



بطاقة فهرسة

مكتبة جزيرة الورد
اســم الكتاب : نظام الحكم
في دول الربيع العربي الإسلامي
المــــؤلف : كمال يوسف جميل
رقــم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١٣



Tokoboko_5@yahoo.com

المقدمة

يعلم المسلمون أن الله لا يُغير ما بقوم حتى يُغيروا ما بأنفسهم ، كما أنهم يعلمون ، أو يجب عليهم أن يعلموا ، أن بداية التغيير وحجر الزاوية فيه : أن يقوموا لله مثنى وفرادى ثم يتفكروا ، وما يتبع ذلك من حرية تعبير وتنظيم وآداب حوار ... .

الحديث فى السياسة هو حديث عن نظام الحُكم ومصالح الحُكام والمحكومين .

في الماضي تركز الاهتمام علي مصالح المحكومين في المجتمعات الإسلامية لضياع حُرياتهم وحقوقهم ومصالحهم ، لكنه كان جلياً منذ عهد الخلفاء الراشدين الأربعة - الذين اغتيل ثلاثة منهم - التأثير الكبير لنظام الحكم على

شخصيات ومصالح وحياة الحكام وأسرهم وشركائهم ، وقد تأكد ذلك بعد الربيع العربي ، كما تأكد : فشل وفساد جميع من نصَّبوا أنفسهم سادة على شعوبهم ، وكان على العلماء والمفكرين الإسلاميين القيام بالبحوث العلمية الجادة في الدين والسياسة وأنظمة الحُكم ، ووضع التصاميم المتجانسة مع الهيكل الإسلامى العام والعمل الدائم على نشرها وتطويرها ، وعليهم أيضاً قيادة الشعوب لمقاومة الدكتاتوريات الاستبدادية والوراثية وذلك لمصلحة الحُكام والشعوب الإسلامية وغير الإسلامية ، وإذا تعذر عليهم ذلك ، ولإنقاذ ما يمكن إنقاذه ، و للحد من الآثار المُدمرة لبعض حالات الفساد الكبرى والتي لا خلاف عليها ، على علماء الشريعة الإسلامية النظر والاستنباط لإلحاق هؤلاء الحُكام والمتعاونين معهم بجريمة الحرابة والفساد في الأرض ، ولكن للأسف نجد أن بعض من هؤلاء العلماء والمفكرين نظروا و شاركوا فى الاستبداد والتمكين وسفك الدماء والفساد وعملوا على تثبيت أركانه وأفتوا بحرمة الخروج عليه ، كما تأكد أن على الشعوب القيام بأمر أنظمتها وحكوماتها ومصالحها بأنفسها ، و أن لا سيطرة عليها ولا وكالة عنها ، وأن لا جدوى لعملها وجهدها بغير ذلك ، ولا معنى لحياتها بغير حرياتها وكراماتها .

ينعكس شكل وكفاءة نظام الحكم علي كل جوانب حياة الجماعات التابعة له والمتعاملين معها ، وقد يتعدى ذلك الى تغيرات افتراضية كبرى في المسيرة البشرية : إذ تنحى عن السلطة فى أو قبل السنة السادسة لحكم كل من الخليفة الراشد عثمان والزعيم النازى هتلر .

وعن تجاوز الإرادة الشعبية المُلزمة فى الدستور الأمريكى

دعم الحكومة الأمريكية لمجهود الحلفاء الحربى ضد دول المحور - قبل بيرل هاربر - ، على الرغم من المعارضة الشعبية للتدخل ، مما كان له الأثر الإيجابى على مسار الحرب مقارنة بتجاوز هذه الإرادة الشعبية ضد غزو العراق ونتائجه السالبة على أمريكا والعالم أجمع . تبين الحالة الأولى قصور الشعب الأمريكى فى ذاك الزمان عن إدراك أهمية شمولية مبادئ قيم الحرية والعدل وحقوق الإنسان لكل البشر وانعكاساتها على أوضاعه الداخلية ، ولكن صانع القرار الأمريكي - لسبب أو لآخر - تمكن من تجاوز هذه الإرادة الشعبية السالبة واتخذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب لمصلحة أمريكا والعالم أجمع ، أما فى الحالة الثانية فيبدو أنه قد تحقق تطور إيجابي نسبى فى الإدراك الشعبى الأمريكى لشمولية المبادئ الإنسانية ، ولكن صانع القرار الأمريكي - لسبب أو لاخر - تمكن أيضاً من تجاوز الإرادة الشعبية الأمريكية والعالمية الرافضة للحرب وكان ما كان . وفى كلا الحالتين ظهرت إمكانية استلاب القرار من يد الشعب الأمريكى وهذا يُشير الى احتمالات وجود قصور أو خلل أو انحراف فى التصميم الهيكلى الكلى للنظام أو الدستور أو الشروح والتفسيرات أو الممارسة والتطبيق ، فى بعضها ، أو فيها جميعاً ! ، وعلى كل حال فإن النظام الديمقراطي يبيح لمواطنيه نظرياً حق معارضة سياسات الحكومات ويوفر وسائل وآليات الإصلاح والتغيير ، و لكن يبدو أن هذا ليس كافياً ، لأنه فى حالة الحرب على العراق ظهرت شبهات قوية على تسخير الحكومة لأجهزة الدولة للتضليل المُتعمد للشعوب الغربية ، لذلك قد يكون من مصلحة هذه الشعوب العمل على تلافي سلبيات نظامها السياسى وتطوير أجهزتها القانونية والعدلية للتصدي لمثل هذه الحالات ، كما يمكنها النظر فى تكوين محاكم دستورية وإدارية وجنائية شعبية مُوازية للسلطة القضائية الرسمية التى قد تتعرض للاستلاب فى بعض الحالات ، هذا فى حالات شُبهات الاستلاب الجزئى للإرادة الشعبية ، أما فى حالات الاستلاب الحقيقى والكامل لإرادة الشعوب ، فعلى هذه الشعوب - وهى فى طريقها لاسترداد إرادتها - تشكيل أنظمة وحكومات موازية لنظام الحُكم والقائمين عليه - داخل الدولة أو خارجها ، سرية أو علنية - لتقييم أداء الحكومات والقائمين عليها ، و تكوين نظام قضائى للفصل فى اتهامات القتل و الخيانة والفساد و استغلال المناصب وسوء الإدارة وإجراء المُحاكمات وتحديد العقوبات، والعمل على تنفيذ الأحكام بكل الوسائل المتاحة فى مثل هذه الظروف الخاصة

ومهما تكن سلبيات هذا النظام العدلى فقد يكون هو الحاجز الوحيد أمام الطغاة ومنعهم من إحداث فساد ودمار فى الأوطان والمجتمعات يصعب أو يستحيل إصلاحها ، و خير مثال على ذلك هتلر الذى أعلن مُخططاته العدوانية قبل عشرات السنيين من تنفيذها ، و قد تحرجت الديمقراطيات الغربية من تصفيته جسدياً ، وقد كان فى مقدورها إجراء مُحاكمة علنية له بحضوره أو بدونه وتنفيذ الحُكم ، وقد يكون بعض من ذلك بسبب القصور النسبى فى المفهوم العدلى والقانونى الغربى فى ذاك الزمان ، و خير مثال على هذا القصور : أن القوانين الغربية كانت ترى قبل مُحاكمات نورمبرج بأن التحجج بتنفيذ الأوامر يعفى الجانى ، عكس النظام الإسلامي الذى يقرر بأنه لا طاعة لمخلوق بمعصية الخالق ، وعليه يمكن القول بأن مفهوم القانون والعدالة في الإسلام والذى يتفادى قصور وسلبيات النُظم العلمانية يسهل عمل مثل هذه المحاكم بكفاءة عالية خاصة فى عصر النت والوسائل الحديثة .

وعلى قادة الفكر و السياسة فى دُول الربيع العربى والإسلامى بذل الجهد لسد الثغرات وتفادى سلبيات الآخرين .

و بما أن السياسة جزئية من رسالة دين الإسلام الكامل والمُتكامل ، يصعب تناولها بمعزل عن المكونات الأخرى ، لذلك اخترنا هذا العنوان الفضفاض : - سياسات إسلامية - ، آملين أن يكون مجهودنا هذا خطوة نحو تصميم نموذج ثلاثى الأبعاد ، بأحدث الوسائل والنظريات العلمية ، وعلى أحدث التقنيات ، وبقابلية عالية للتحديث والتطوير الدائم ، على أن يتسع لكل مُتغيرات ومكونات ومُدخلات ومُخرجات النظام الإسلامى .

ولأهمية وحساسية هذا الموضوع الذى نتناوله رأينا أنه من الأفضل كتابة تأسيس مُختصر استناداً على بعض مما جاء فى كتابنا المطبوع : مستقبل البشرية رؤية إسلامية : عن الإنسان وبعض طبائعه والقوانيين التى تحكمه وعن المسيرة البشرية وبعض القوانين التى تحكمها ، وبعد ذلك نتحدث بإختصار عن الدولة وبعض مهامها وتقسيمها إلى وحدات إدارية متدرجة ، وتركنا ذلك لمن هو أولى وأقدر ، و طرحنا بصورة إجمالية ما نرى أنه أقرب التصاميم انسجاماً مع ديناميكية النظام الإسلامي وهيكله العام ، وهى مُقترحات إجمالية قابلة للمزيد من التدقيق و المراجعة مع النصوص والتطوير بالحوار و الممارسة والتطبيق .

كمال يوسف جميل

١ / ١ / ٢٠١٣

تأسـيـس

علـى المسـلم - حـاكم ومحكـوم - أن يبتغـى فيمـا آتـاه الله الـدار الآخرة وأن لا ينس نصيبه من الدنيا ، والمسلم يعلم أن الفائز هو من زحزح عن النار وأدخل الجنة ، وهم الذين آمنوا وعملوا الصالحات واجتنبوا الفحشاء والمُنكر والبغى ولا يُريدون علواً فى الأرض ولا فساداً ، ولم يُذهبوا طيباتهم فى حياتهم الدنيا بالانغماس فى شهوات الجسد والمال والسلطة ، والمسلم فى ذلك مُتبع للمنهج الذى ارتضاه بمعنى : تحكيم المنهج ، وليس التحكم فيه ! .

و تحكيم المـنهج يكـون بالبحـث الموضـوعى الجـاد فـى مسـائل الـدين والصراط واستقامته ، والالتزام بذلك . أما التحكم فى المنهج فهو : البحث عـن حجـج ومبـررات لتحقيـق أغـراض وأهـداف موضـوعة سـلفاً أو التعصب الأعمى لأشخاص أو مذاهب أو اجتهادات أو تفاسير ، أو بحسن الظـن بسـذاجة مُفرطـة ، أو التحايـل علـى الحـق لتمكـين الباطـل عمـداً أو جهلاً . ومن الأمثلة المعروفة على ذلك : ما يُنسب لبعض السلف من قول عن حديث الرسول محمد ﷺ المشـهور بـأن الصـحابى الجليل عمـار بـن ياسر تقتله الفئة الباغيـة ، قولهم : بـأن من قتلـه هو الـذى أخرجـه من بيتـه للحرب وعرضة للتهلكة وليس من نفذ عملية القتل ، ومن شاكلة ذلك عن موضوع البغي المُشار إليه فى الحديث ، مـا يروج لـه بعض علمـاء هذا الزمان : بعد فضيلة إقرارهم بأن الفئة التى قتلت الصحابى عمار بن ياسر فى ميدان المعركة هي الفئة الباغية ، أصروا علـى محـاولاتهم تقويم مـا لا يستقيم ، ليس بتبرير البغى الذى نهى الله سبحانه وتعالى عنـه فقط ، ولكن بوصفهم وتصنيفهم للباغى بأنه مُجتهد ، و أن للمجتهد أجران إذا أصاب و إذا أخطـأ فلـه أجر واحـد ، و بـذلك ، و- بضـمان أجر واحـد علـى أقـل تقدير - ، تمكنـوا من التأسيس الإسلامي الشرعي الـدائم للاستيلاء علـى السـلطة بالاحتيـال والقـوة لإقامـة دولـة البغـى والعـدوان والظلـم والقهـر الإسلامية .

المسيرة البشرية : بـدأت المسيرة البشرية علـي الأرض بنـزول أبـو البشـر ورسـول الله آدم ﷺ وزوجتـه مـن الجنـة ، وبـدأ التطـور ،قطعـت المسـيرة الكثيـر مـن المراحـل حتـى أصـبحت البشـرية فـى الوقـت الحاضـر علـى أعتـاب مرحلـة : أن تأخـذ الأرض زخرفهـا وتتزين ويظن أهلها أنهم قادرون عليها

ويسير هذا التطور الحتمى والموعودة به البشرية جمعاء على محورين :

١- الطريق العلمانى للمسيرة البشرية ، وعند المسلمين أن الله سبحانه وتعالى علّم الإنسان ما لم يعلم وكرم بنى آدم وحملهم فى البر و البحر ويخلق ما لا يعلمون ... ، وقد ظل هذا المحور فى قيادة المسيرة البشرية فى مُعظم المراحل التى تجاوزتها ، ويعتمد هذا الطريق على الفكر والجهد الإنسانى ، ومن سلبيات هذا الطريق : أنه مبنى على التجريب والخطأ والصواب ، مما يؤدى لضنك المعيشة ، وقد دفعت البشرية ثمناً غالياً للتقدم والإصلاح الذى تحقق ويبدو أن هذا المحور - وهو الذى يتولى قيادة المسيرة الآن - يعانى من عقبات يصعب عليه تجاوزها بغير إصلاحات جذرية وهيكلية ، لا أحسبها مُيسرة فى غير النظام الإسلامى الحقيقى .

٢ - والمحور الثاني هو طريق التكريم الخاص ، أكرمكم عند الله أتقاكم ، : ويقوم هذا الطريق على الالتزام بتوجيهات وضوابط أحسن ما أنزل الله سبحانه وتعالى ، ويتجسد ذلك فى زماننا هذا فى رسالة الإسلام الخاتمة : كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المُنكر ، وهو الذى يُزود الإنسان بالمعلومات عن الله والكون والحياة والموت والبعث والحساب والجنة والنار ... ، والإنسان وطبائعه والقوانين التى تتحكم فيه ، وماضى المسيرة البشرية وحاضرها ومستقبلها ، والقوانين التى تتحكم فيها ، و كل ما يحتاجه الإنسان من المعلومات والتعليمات لتقويم مساره ولتفادى سلبيات الطريق العلمانى ، مما يدفع حياة الإنسان نحو التقدم والرُقى بأفضل الوسائل وأقصر الطرق .

ووصف الله سبحانه وتعالى الرسول محمد رحمة للعالمين ، بمعنى رحمة لكل الناس ، و أنه شهيد على المؤمنين وأن المؤمنين شهداء على الناس ، ونفهم من الشهادة هنا أنه عزيز على الرسول محمد ما يُصيب المؤمنين من العنتِ وأنه بهم رؤوف رحيم ، وبنفس القدر و الكيفية يكون المؤمنون شُهداء على الناس ، بمعنى أنه عزيز على المؤمنين ما يصيب البشرية من العنت ، وأنه مطلوب من المؤمنين الرأفة والرحمة بكافة الناس .

بالتفسير المنطقى العقلانى لكل المعلومات والتعليمات الواردة فى هذا المحور ، و شكل وخصائص المرحلة التالية فى المسيرة البشرية، وتوظيف كل ذلك فى وضع المُخططات والتصاميم لبناء الهيكل الكامل والمُتكامل للنظام ، وبالالتزام الجاد والصارم في تنفيذه في أرض الواقع يتأهل هذا المحور لإنجاز إصلاحات كبرى فى المسيرة البشرية هى فى أمس الحاجة لها فى هذا المُنعطف التاريخى .

ومن سلبيات هذا الطريق أن الأخذ ببعضه وترك بعضه - وهذا غير التدرج في التطبيق المنهجي المدروس والنابع من النظام نفسه - يجعله عُرضة للانحراف والاستغلال مما يؤدى لفساده وفشله ، وغالباً ما تتجاوز سلبياته فى هذه الحالة سلبيات الطريق العلمانى ، مما يجعله عقبة في طريق الإصلاح وحياة وتطور المسلمين وغير المسلمين ، و بذلك يفقد الصلاحية لقيادة المسيرة البشرية ، و فى هذه الحالة تجب مُقاومته من الجميع ، وبكل الوسائل .

«أليس مبررات ومصلحة المجتمعات الإسلامية - الواقعة تحت نير الدكتاتوريات الإسلامية - لإلغاء عقوبة الإعدام - والتى غالباً ما تكون لأسباب سياسية وتصفية خصوم - أكثر من مبررات ومصلحة العلمانيين **!** ؟ » .

لا يوجد طريق علمانى خالص ولا حتى فى النُظم والدساتير إلى تنص على فصل الدين عن الدولة ، وعلى العكس من ذلك ، يرى بعض المُتتبعين لجذور بعض الدساتير - خاصة الأمريكي - بأن فصل الدين عن الدولة هو الذى وفر لهم التغطية لإدخال الكثير من المبادئ الإسلامية فى صُلب هذه الدساتير .

كما سبق أن ذكرنا ، نحن الآن على أعتاب تطورات كبرى فى المسيرة البشرية ، وصولاً إلى مرحلة أن تتزخرف الأرض وتتزين وأحسب أن من تلك التطورات أننا سنشهد فى القريب تحول الصراع التاريخي الدامي بين محاور العلمانيين والمُتدينين إلى تعاون وتكامل لمصلحة البشر أجمعين .

الإنسان : يقرر القرآن أن الناس - بما فيهم رُسل الله جميعاً - من آدم الذى نفخ الله فيه من روحه وخلقه في أحسن تقويم وكرمه ، وأن الإنسان هو حامل الأمانة وخليفة الله فى الأرض ، وأن الناس جميعاً أحرار فى أمور دنياهم ودينهم ولا إكراه فى الدين ومن شاء فاليؤمن ومن شاء فليكفر ، ونهى الله سبحانه وتعالى رسوله محمد عن السيطرة وإكراه الناس والوكالة عنهم .

وعن صفات الإنسان والقوانين التى تحكمه : أنه قد خُلق ضعيفًا ، عجولاً ، ظلوماً ، جهولاً ، ليس له عزم ، وأُحضرت الأنفس الشح ويحبون المال حُباً جما ، .. ، وللظروف والمُتغيرات الأخرى تأثير على سلوكه ، ومن الأمثلة الواردة على ذلك : طال عليهم العمر فقست قلوبهم ، وإن الإنسان ليطغى أن رآه استغني ، وبمرور الوقت على رسول الله آدم وغياب الرقابة الفاعلة عليه ومُكايدة عدوه إبليس ، ضعُف عزمه ولم يستطع الامتناع عن الشجرة الوحيدة المحظورة من أشجار الجنة . وقد ذكر الله سبحانه وتعالى صفات الإنسان وخصائصه والقوانين التى تتحكم فيه وضرب الأمثال ، لأخذها مأخذ الجد والتعامل معها بحزم وقوة ، وهو ما لم يفعله المسلمون ، ودفعوا ثمن تخاذلهم وتفريطهم غالياً .

الأموال : الأموال ملك للإنسان وهى مال الله الذى آتاهم وجعلهم مُستخلفين فيه ، وأمرهم بالعمل والإنتاج والصدق والعدل والإحسان وأداء الأمانات وأن يوفوا بالعهود والعقود والمواثيق وأن يدفعوا الزكاة والصدقات ، ... ، ونهاهم عن الكسل والتواكل والربا والاحتكار والتبذير وأكل أموال الناس بالباطل ، وأن لا يدلوا بأموالهم للحُكام ليأكلوا فريقاً من أموال الناس بالباطل، وأن لا يكنزوا الذهب والفضة ، وأن لا تكون الأموال دولة بين الأغنياء وأن لا يبيت المؤمن شبعان وجاره جائع ، وأن يكونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو علي أنفسهم أو الوالدين والأقربين ، ومن أخذ الأجر حاسبة الله بالعمل ، ومن عمل عملاً فليتقنه ، ... ، كل ذلك من أسباب الأمن والاستقرار وتوفير الأعمال و السلع والخدمات وتجويدها وتطويرها .

الفكر والتفكر : يغلب على العقائديين والمذهبيين الانغلاق والتشدد ورفض الآخرين ، أما الإسلام فلم يكتف بتجاوز هذه السلبيات بل أكد علي حرية العبادة لأهل الكتاب والمشركين والمخالفين وضمان حقوقهم وحرياتهم ، وأن نجادلهم بالتى هى أحسن ، ولم يرض لأتباعه الإنقياد الأعمى ولا حتى فى العبادات : فلا يخروا عليها صُماً وعُمياناً وطالبهم بالحضور الكامل فى كل شئون حياتهم ، ورفض التلقائية والروتين غير الواعى حتى عند إشباع ضرورات الحياة والحاجات الطبيعية كقضاء الحاجة والأكل والشرب فقد جعل لها نُظم وسنن قولية وعملية تهذبها وتُجملها

وهذا المنهج المُتفرد هو الذى يُحَول الأفكار والمبادئ والأوامر إلى ما يشبه الغرائز والصفات والخصائص اللاصقة : كأمر الله سبحانه وتعالى لرسوله محمد ﷺ بأن يُشاور الجماعة فى الأمر ، تتحول عند المسلمين بإتباع المنهج وتجويد الممارسة إلى : أمرهم شُورى بينهم ، بمعنى أن تصبح الشورى خاصية من خواص الإنسان المسلم أو جزء من طبيعته وفطرته يُطبقها ويُمارسها فى كل شئون الحياة ، لذلك يمكن القول بأن الفكر والتفكر والبحث العلمى المتجدد والالتزام الجاد بكل تفاصيل المنهج هو الأساس الذى يقوم عليه النظام الإسلامي ، وإتباع ذلك يقود للارتقاع المُطرد فى مستوى الاستطاعة .

الطاعة والاستطاعة : في رسالة الإسلام الخاتمة يسير ارتباط مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم والتطور التقنى ، مما يؤدى للمزيد من الاستطاعة وبذلك يرتفع مستوى الطاعة المطلوبة .

تأسيس الحُكم في الإسلام

تقوم المجتمعات الإنسانية عامة والإسلامية خاصة على نظام للحكم وطاعة لولى الأمر ، لكن المُشرع - الله سبحانه وتعالى - ، الذى يعلم بالآثار المُدمرة لطاعة ولي الأمر فى النظام الإسلامي فى حالات انحراف نظام الحكم أو القائمين عليه عن الصراط المستقيم ، لذلك جاء الأمر بتأسيس وجود سُلطة ونظام حُكم وطاعة ولى الأمر فى الإسلام بهذا النص المُحكم ، الجامع ، المانع : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [النساء].

معروف سلفاً أن دين الإسلام يقوم على طاعة الذين آمنوا لله والرسول فى كل شئ ، لذلك يبدو أن الأمر للمؤمنين بطاعة الله والرسول كشرط مُسبق لطاعة ولى الأمر ، أنه بالإضافة للطاعة العامة ، على الذين آمنوا إلزام خاص بالطاعة فى مسائل السلطة ونظام الحُكم وولاية الأمر ، ويدعم ما ذهبنا إليه ما تلى ذلك : ﴿ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ ، لإلزام كل الذين آمنوا ، حُكام ومحكُمين ، بقوة لا فكاك معها بطاعة الله والرسول فى الأوامر والنواهى والسلوك والمُعاملات عامة ، ... ، و ما جاء عن المسيرة البشرية والقوانين التى تحكمُها ، والإنسان وصفاته والقوانين التى تحكمه خاصة فى حالات السُلطة والاستغناء ، و عن نظام الحُكم والقائمين عليه ، وتكامله مع الهيكل الإسلامى العام ، و أن يعلم الذين آمنوا بأن السلبية لا تعفيهم ، بل تجعلهم شُركاء فى كل انحراف وفساد ، لذلك يتوجب عليهم بذل الجهد والعمل الجاد وتقديم التضحيات لتفادى الخيارات الصعبة : أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان ظالم ، .. ، والربيع العربى .

ومن الشروط المسبقة لطاعة ولى الأمر : التزام الحاكم والمحكومين بتسلسل وتدرج مصادر الإلزام فى مسألة الحُكم وفى غيرها ، والرجوع فى حالات التنازع لله والرسول .

وللتأكيد على أهمية هذه الأحكام : ذكر بأنها مُرتبطة بالإيمان بالله واليوم الآخر ، وليس هذا فقط ، إنما هى : خير وأحسن تأويلا ، ومما يعنيه ذلك : أن هذه مصلحتكم وتلك خير الوسائل لتحقيقها ، وأن ما جاء في هذا النص هو أحسن التأويلات ، وما بعد الحق إلا الضلال ، وعلينا أن نرفض بقوة وحزم وأن نعارض بكل الوسائل أى تأويل أو تفسير أو اجتهاد أو عمل يتعارض مع هذه الأحكام أو يقلل من أهميتها أو يسعى لتجاوزها أو الالتفاف حولها أو التحايل عليها .

على ذلك تتأسس طاعة ولى الأمر وقيام الدولة ونظام الحُكم فى الإسلام ويخضع لقانون : ارتباط مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم والتطور الدائم ، وذلك لتحقيق مصالح كل الناس ، حاكمين ومحكومين ، مسلمين وغير مسلمين .

أ-المصالح:

﴿ إِۦلَٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ﴿٢﴾ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ﴿٤﴾ ﴾ [قُريش] ، - وقريش على شركهم - ، من هذه الآيات نعلم بأن الإطعام من الجوع والأمن من الخوف هى أهم الحاجات والمصالح الحيوية لكل الأفراد والجماعات الإنسانية ، والدين الإسلامى الذى يأمر أتباعه بالقتال فى سبيل غير القادرين على حماية أنفسهم من المستضعفين فى الأرض من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ،.. ، من باب الأولى ، أن يكلفهم بمحاربة الظلم وبالسعى لضمان الكرامة لكل بنى آدم وإطعامهم من الجوع وتأمينهم من الخوف ، وأن يكون منصوصاً على ذلك فى كل نظام حُكم أو دستور إسلامى .

ب-مصادر التشريع:

حاء فى أمر تأسيس نظام الحُكم فى الإسلام أن : يطيعوا الله ويطيعوا الرسول وولى الأمر ، بهذا التسلسل والتدرج المُلزم .

١- طاعة الله :

﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ [الأعراف].

﴿ هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ٧ ﴾ [آل عمران] ، يشير النص الى أن الالتزام بتطبيق الآيات المحكمات الواضحة والتي لا خلاف على مدلولها يكفى لتجنب الفتنة ، أما المتشابه والمختلف عليها فعلى المؤمنين من أولى الألباب القول بأنه كل من عند ربنا ، وبتطور معارف الإنسان قد يزول اللبس عن متشابهات وتصبح من المعلومات ، مثلا : ما جاء فى سورة الواقعة : ﴿ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ وَقَلِيلٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ١٤ ﴾و ﴿ ثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأَوَّلِينَ ٣٩ وَثُلَّةٞ مِّنَ ٱلۡأٓخِرِينَ ٤٠ ﴾ ، يعلم تلميذ الرياضيات المتوسط ، الدارس للنسبة والتناسب بأن ثلة رقم وقليل نسبة وأن الآيات الأولى تشير إلى رقم ونسبة والآيات الثانية تشير إلى رقمين ، وأنه فى الحالة الثانية التى يتساوى فيها البسط - ثلة - ويتغير المقام لرقم أكبر بزيادة السكان الآخرين عن الأولين ، تقل نسبة الآخرين عن الأولين ، عليه لا يوجد اختلاف ولا تناقض بين الآيات الأولى والثانية .

٢- طاعة الرسول :

عن طاعة الرسول محمد ، علينا أن نُفرق بين صفاته الأربعة : رسول ونبى وولى لأمر الجماعة وإنسان ، وهذا قد يحتاج لمزيد من الدراسة والتفاصيل ، لذلك نكتفى ببعض الإشارات التي تعيننا على ما نحن فيه : النبى والرسول محمد فسر وفصل القرآن ، كما أنه يتلقى معلومات وتعليمات من الله سبحانه وتعالى قد تتطابق مع الأحكام العامة فى القرآن أو لا تتطابق معها ، كخصوصية صلاته وصيامه وزكاته وزواجه ...، وله أن يحكم بشاهد واحد أو بدون شهود وله أن يقتُل ويرجُم ، وفى كل ذلك تجب طاعته .

والرسول محمد الذى نزل عليه القرآن وأدبه ربه وأحسن تأديبه ووصفه بأنه على خُلق عظيم وآتاه الله الحِكمة ، ومع كل هذه الخصائص والمؤهلات الاستثنائية العالية ، والتعليمات الواضحة عن التعامل والسلوك مع الآخرين ، والتزامه الصارم بتطبيق كل ما أُنزل عليه ، ظل - كإنسان وولى أمر للجماعة - يتلقى لفت النظر و التوجيه الإلهي فى سلوكيات عفوية كما جاء فى سورة عبس وتولى وفى عظائم الأمور كحديث الإفك .

٣- طاعة ولى الأمر :

أما بعد انتقال الرسول محمد للدار الآخرة فلا وحى ولا لفت نظر ولا توجيه إلهى ، ولا تأكيد على خلق عظيم ولا ضمان لحُسن تأديب ، إنما الجميع أبناء آدم، بخصائص الإنسان و صفاته والقوانين التي تحكمه ، وهى سالبةٌ فى جُملتها بالنسبة للناس أجمعين ، أما فى حالات الأفراد غير العاديين كمن يستغنى بالعنصرية أو السلطة أو المال أو القوة أو العصابة .. ، فهى أبعد أثراً وأعظم خطراً وأكثر ضرراً ، والإنسان ليطغى أن رآه استغنى ، لذلك جاءت طاعة ولى الأمر معطوفة وليست بأمر مُستقل ، كما أنها مقيدة بطاعة الله والرسول فيما لا تنازُع فيه ، وليس لولى أمر المسلمين والجهاز التنفيذى سلطة فى حالات التنازع ، إنما الرجوع إلى مصادر التشريع الأساسية : الله والرسول ، وآلياتها لتنفيذ ذلك هى السلطة التشريعية ، وهذه إشارة واضحة لتمايز السلطات في نظام الحكم الإسلامى ، كما يعني هيمنة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، و يبدو أن الخليفة الراشد عمر كان يدرك أبعاد كل ذلك عندما حمد الله الذى جعل فى المسلمين من يُقَوِم عمر بسيفه .

ولمصلحة المواطنين ، و لمصلحة ولى الأمر ، علي المسلمين ترسيخ الحُريات وتطوير الجهاز التشريعي والقانوني وآليات الرقابة والأمر بالشورى والمعروف والنهى عن المُنكر والسيطرة والوكالة عن الناس واعتماد تسلسل وتدرج مصادر الإلزام والتفكر والبحث العلمى والاستنباط .

و علي ما تقدم يمكننا القول بأن نظام الحكم فى الإسلام يقوم على حرية ومسؤولية الأفراد والجماعات ، وللشعب القول الفصل في وضع نظام الحكم والدستور والقوانين وقبول ورفض التفاسير وترجيح الاجتهادات والاستنباطات وكل ما يخص المسائل العامة، وبذلك يصبح فى مقدور المجتمعات الإسلامية أن تتجنب الآثار المُدمرة لجريمة الفساد فى الأرض والتى ظلت تمارسها أنظمة الحُكم الإسلامية بعد الخلافة الراشدة .

الخلاف والتاريخ الاسلامى : الخلاف هو الأصل كما جاء فى عدد من آيات القرآن الكريم ومن متلازمات حياة الإنسان ، مثله والكَبَد ، وما التنازُع الذى سبق ذكره إلا درجة مُرتفعة من الخلاف . ويُفترض أن يتطور التعامل مع الخلاف عند المسلمين كما تتطور حياة الإنسان فى كل المجالات الأخرى .

لحساسية موضوع الخلاف وما يُعرف بالفتنة الكبرى في التاريخ الاسلامى والتى أدت إلى انقسام المسلمين إلى سنة وشيعة وطوائف أخرى ، ولوفرة المعلومات والتحليلات بمختلف وجهات النظر لمن يرغب ، سنحاول الاختصار على قدر ما يفيدنا فيما نحن فيه .

و قد سبق أن ذكرنا بأن رُسل الله جميعاً بشر ، و قد جاء فى الآية الثانية من سورة الفتح أن الله سبحانه وتعالى قد غفر لرسوله محمد□ ما تقدم من ذنبه وما تأخر ، وهذه المكرمة الاستثنائية الخاصة بالرسول ، تؤكد على قابليته لارتكاب بعض الذنوب ، و كما ذكرنا ما جاء فى سورة عبس وتولى وحديث الإفك ، و ما ورد من توجيهات ولفت نظر للرسول محمد□ ، وبعد كل ذلك ، علينا من باب الأولى أن لا نُجرد صحابة الرسول محمد□ من صفات وخصائص الإنسان والقوَانين التي تتحكم فيه حتى لا نظلمهم بتكليفهم فوق قدراتهم وطبائعهم البشرية ، و من ثم يمكننا عمل الدراسات والتحليلات والنقد الموضوعي لنعرف ما حدث وكيف ولماذا حدث ، ليساعدنا فى التصدى لأسباب خلافاتنا المذهبية والتاريخية ولتقويم مسارنا فى المُستقبل .

لكنه ليس فى مقدورنا ، ولا يجوز لنا تصنيفهم إلى مؤمنين وكافرين ، لأن علم ذلك عند الله سبحانه وتعالى ، ولا أن نُحكم بأن هذا من أهل الجنة وذاك من أهل النار لأن الله سبحانه وتعالى لا يغفر أن يُشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ، ولا نحتاج إلى ما ذهب إليه آخرون من تبريرات للخوض فى هذه المسائل بأن بعض الصحابة رضوان الله عليهم ، قد لعنوا وكفروا وقتلوا بعضهم البعض ، نسأل الله تعالى لهم ولنا المغفرة والرحمة وأن يتقبل منهم ومنا أحسن ما نعمل وأن يتجاوز عنهم وعنا كل السيئات .

وعلى كل حال قد يكون من الأفضل اجتناب الخوض فى المسائل الخلافية بالطريقة التى تؤدى إلى الفتن والضلال وإهدار الوقت والجهد فيما لا خير ولا نفع فيه .

من التهم الموجه للفترة الأخيرة من خلافة الراشد عثمان : استئثار أهل بيته بالسلطة والمال بعلمه أو بدون علمه ، وقال البعض بأن ذلك بسبب تقدمه في السن ولين جانبه وشدة محبته للمسلمين عامة وأهل بيته خاصة ، كما أن التجربة كانت فى بداياتها ولم تتوفر لها الدراسات والخبرات للتعامل مع المستجدات والتغيرات المتسارعة مع اتساع الدولة وتكاثر سكانها وتباينهم .

حاصر الثوار الخليفة الراشد والرجل الصالح عثمان وهددوه بالقتل ليتنازل عن السلطة ، ولكنه ، ولعلمه بخطورة هذا الأسلوب وعواقبه الوخيمة على الدين والمجتمع والدولة ومؤسساتها ، لم يرض لنفسه أن يكون أول من يؤسس لبدعة تداول السلطة بالقوة فى الإسلام ، وآثر الموت ! فقتله الثوار ، وانفتح باب العصبية والتعصب والتنازع المُسلح والاستيلاء على السلطة بالقوة والدكتاتوريات والفساد والقهر وسفك الدماء ، وما زال مفتوحاً ، وأغلق باب التداول السلمى للسلطة والحكمة فى التعامل مع التنازع والخلاف والشورى والفكر والتفكر الذى يؤدى إلى إطلاق القدرات الكامنة فى المشروع الإسلامى لاستنباط المعالجات الخاصة بالخلاف والتنازع ولتطوير آليات الشورى والرقابة والتمايز بين السلطات ، و ما زال مقفولاً ، وقال البعض بأنها طبائع البشر وقال آخرون بوجود مؤامرة من أعداء الإسلام ، وعلى كل حال هى مرحلة من مراحل المسيرة البشرية ، وبداية لتحمل الإنسان مسؤوليات الأمانة والخلافة على الأرض بعد توقف الوحى والتدخل الإلهي المباشر .

مما يهمنا فيما نحن فيه : ما يترتب على الاستيلاء على السلطة بالقوة وكيفية التعامل فى حالات التنازع :

الأصل فى النظام الإسلامى الحقيقى : أن تتطور الدراسات والبحوث الخاصة بالإنسان وخصائصه والقوانين التى تتحكم فيه وأن تتكامل مع مكونات النظام الإسلامي الأخرى لوضع وتصميم نظام الحُكم وآليات الشورى حسب قانون ارتباط مستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم ، وقد أمر الله سبحانه وتعالى برد الأمر فى حالات التنازع لله والرسول لوجود المُعالجات والآليات الخاصة بها ، أما الاستيلاء على السلطة بالقوة فهو إلغاء للجهاز التشريعى وتجاوز لحريات وحقوق المواطنين ، كما أنه يتبعه بالضرورة انتهاك الكثير من المُحَرمات وأنواع الفساد المالى والإدارى والقانونى والأخلاقى ، .. ، والاستيلاء على السلطة بالقوة هو تخويف فى ذاته ، ويؤدى لترسيخ الخوف في كل جوانب الحياة ، مما يتناقض مع « آمنهم من خوف » ، وغالباً ما يؤدى ضياع الأمن من الخوف الي الفشل فى تحقيق الإطعام من الجوع ، لذلك يمكن القول بأن الاستيلاء على السلطة بالقوة وما قد يتبع ذلك من توريثها أو احتكارها : هو خروج كامل وصريح على نظام الحُكم في الإسلام ويؤدى إلى انحراف وتعطيل المكونات الأساسية للدين الإسلامى .

كما أن اعتماد القوة فى الاستيلاء على السلطة يعنى استغناء أصحابها عن ما سواها ، ونحن نعلم : بأن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى ، وهو قانون شديد المصداقية ، و شديد القسوة على الحُكام والمحكومين ، والتاريخ الإسلامى القديم والمعاصر شاهد على ذلك .

بعد انطلاق الربيع العربي ، والذى سيعم كل المجتمعات الإسلامية بعون الله تعالى ، ستتوفر الظروف المناسبة للمراجعة والبحث العلمى الموضوعي فى مسائل الدين والسياسة وأسباب الخلاف وحالات التنازع التاريخية والمُعاصرة ، وعندها ستزول الجهالات والغشاوات التى تغطى العيون والرواسب والأحقاد العنصرية والتاريخية والأطماع بين مُختلف القوميات والطوائف والفرق الإسلامية وعلى رأسها السنة والشيعة .

مهام الحكومة ومسؤولياتها :

يوجد حالياً في كثير من الدول : حكومات للولايات والمدن والقرى تحت الحكومة القومية ، ويقوم نظام الحُكم والدستور والسلطة التشريعية بالتعاون مع السلطة القضائية بتوزيع المهام والمسؤوليات والرقابة بين مختلف المستويات والأقسام ، وعليهما أيضاً بيان حقوق وامتيازات المواطنين وصلاحيات وضوابط الحكومة وتشكيل المحاكم على مختلف المستويات ووضع القوانين المدنية والجنائية والدستورية التى تحفظ الملكية وتصون الحقوق وتفصل فى المُنازعات وتقرر العقوبات وتوفر الأمن الداخلى والخارجى والتعاون الرسمى والشعبى لتوفير الأمن و السلع والخدمات ، وتحفيز النشاط الإقتصادى ووضع فوانيين العمل والخدمة المدنية وحقوق ما بعد الخدمة ، وتحديد الحد الأدنى والأعلى للأجور .

مما تقدم نخلص للآتى :

١- وحدة الجنس البشرى وتكريمه وضمان حياته وحرياته وممتلكاته وحقوقه وتطوره .

٢- تسلسل وتدرج مصادر الإلزام .

٣- الارتباط المُتحرك لمستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم والتطور التقنى .

٤- ارتباط مستوى الطاعة المطلوبة مع مستوى الاستطاعة المُتوفرة .

٥- لا يجوز الاستيلاء على السلطة بالقوة ولا توريثها .

٦- التعاون على البر والتقوى ونبذ الإثم والعدوان .

نظام الحُكم والدستور:

تم نشر الكثير من دساتير الدُول عبر الوسائل التقليدية والإلكترونية وأصبح فى مُتناول الجميع كتابة وتوضيب أكمل وأرقى الدساتير كأشكال وصور وديكورات ، و يشهد التاريخ - خاصة الإسلامى - على قُدرات الإنسان غير المحدودة على التلاعب و التزوير والسير فى الاتجاه المعاكس لمصالح الشعوب ورغباتها ودساتيرها ، لذلك يمكننا القول بأنه مهما بلغ شكل نظام الحكم من الكمال والدستور من الجودة فإنه لن يؤدى إلى قيام حُكم صالح ولا راشد ولا إطعام من جوع ولا أمن من خوف مالم تتوفر الإرادة الشعبية للدفاع عن مصالحها ودستورها والعمل الدائم لتطويره وسد الثغرات فيه ، وأن يكون ذلك مُضمناً ومُفصلاً فى الدستور للتعامل مع الحالات الطارئة ، والمراجعة الشاملة وإعادة النظر فى النظام والدستور كل ١٢ سنة مثلاً .

الصلاحيات والسلطات وتوزيعها

مما تقدم تأكد لنا أن نظام الحُكم في الإسلام يقوم على أساس الفصل بين السلطات ، وأنها جميعاً - التشريعية والقضائية والتنفيذية - بيد الشعب ، وله أن يعمل كأفراد وجماعات وأحزاب ونقابات وروابط لتجميع القدرات والطاقات للعمل الشعبى والمشاركة فى النظام والرقابة والإصلاح ... ، وله أن يبتكر الوسائل لتظل هذه الصلاحيات والسلطات بيده ، وله أن يُنشئ الأجهزة التى تنفذ إرادته وله أن يلزمها بتوفير كل المعلومات التى تمكنه من مراقبة مرافق الدولة ونشاطاتها والقائمين عليها ، وللأفراد والجماعات حق الحصول على

المعلومات وطلب الاستفسارات وتقديم المقترحات والاعتراضات وطرد الحكومات بالوسائل القانونية وغير القانونية .

وعلى قدر ما يمتلك الشعب من سلطة حقيقية بيده ، و ما يُوظف من سلطته المتاحة لاستغلال قُدراته وإمكاناته الكامنة و المُتجددة لوضع أفضل التصاميم للدولة والدستور والقوانين لخدمة مصالحة ، بقدر ما يتوفر الأمن والاستقرار ، والذى ينعكس على الوضع السياسى والإقتصادى والإجتماعى والعلمى ...للدولة ، والإطعام من الجوع والأمن من الخوف .

الأراضى والمياه وكل الموارد ، ملكية جماعية لمصلحة كل مواطنى الدولة ولا يجوز تمليكها للأجانب .

يملك الأفراد والشراكات الأراضى الزراعية والسكنية ووسائل الإنتاج والخدمات والتوزيع ، ...، والدولة فى ذلك مثلها والأفراد يمكنها أن تملك لمصلحة الجميع ، على أن تُقيد يدها من العبث بأراضى ومصالح وأموال الأفراد والمجتمع ، وأن يتضمن الدستور والقانون تفاصيل عن حرمة الملكية وحمايتها .

توحيد أسعار السلع والخدمات الأساسية وطرق توصيلها ، خاصة المياه والكهرباء ، وإلحاق الأماكن الأقل نموًا بركب التنمية حتى يمكن إعادة توزيع سكان العواصم والمدن الكبرى لمصلحة الأقاليم والإنتاج ولضمان الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية ، ولرفع مستوى الكفاءة والمرونة ، ولتتناسق الجهود وتتكامل بأقل قدر من الاحتكاك والفاقد ، وبناء على ذلك نقدم مقترحاتنا لتكوين الجهاز التشريعى والقضائى والتنفيذى وتكوين الوزارات وتعيين الوزراء والمرتبات وحقوق العاملين :

يعمل القطاع العام والخدمة المدنية فى الدولة على هيكل وظيفي واحد بحد أدني وأعلى للأجور ، وأن يتناسب الأجر مع العمل وأن لا يكون مبدأ المساواة بين الرجال والنساء أو أى شعار آخر مدخلاً للإخلال بالتناسب بين الأجر والعمل ، وأن لا يكون الأجر بديلاً للأخلاق ، وأن لا يتحمل المُخَدِم في القطاع الخاص والعام أعباء فوق قدراته تجاه عماله السابقين مما قد يؤدى للفشل الكامل للنظام ، وأن تكون مسؤولية الإطعام من الجوع والأمن من الخوف تضامنية بين الأفراد والشعب ومؤسساته والدولة ، وعليه نقترح أن تكون حقوق ما بعد الخدمة فى القطاع العام والخاص مرتب شهر عن كل سنة خدمة .

التقسيم الإدارى والسياسى:

لتسهيل إدارة الدولة اتبعت الدُول نظام التقسيم إلى ولايات أو مُديريات أو أقاليم وتقسيم الولايات إلى مُحافظات أو مُعتمديات ثم الى بلديات ومُدُن وقرى ، وإضافتنا لهذا النموذج الذى أثبت صلاحيته : أن يُراعي التقسيم العوامل الجغرافية والفنية والثقل السكانى وأن يكون التقسيم إدارى وسياسى على كل المُستويات ، وأن تكون الدوائر الانتخابية وحدات إدارية .

أ-السلطة التشريعية:

توصلنا إلى أنه في نظام الحكم الإسلامى تمثل السلطة التشريعية اليد اليمني لفرض الإرادة الشعبية ، وبناء على ذلك نقدم تصورنا للنظام التشريعى وعلاقته بالسلطة القضائية وبرئاسة الدولة والسلطة التنفيذية .

تُجرى الانتخابات فى الدوائر بالانتخاب الحُر المباشر لاختيار نائب للدائرة ومُشرف على الدائرة واثنين احتياطى .

يشترط فى المتنافس أن يكون من مواطني الدائرة ، وأن يكون له منزل بها قبل ما لا يقل عن ٥ سنوات من ترشيحه ، وأن يكون فوق الثلاثين من العمر ، وإكمال ثانوى عالى كحد أدنى وعلى دراية بالحاسوب والشبكة العنكبوتية .

على المترشح كتابة إقرار بأنه ما خان أماناته ، ولم يشارك فى فساد وما أعان ولا سكت عليه ، و أنه لن يفعل ذلك إذا تم انتخابه ، وسيقوم بمهام وظيفته كاملة ، وإذا أخل بهذا الالتزام يتعرض للطرد وغرامة ضعفين تكلفة الانتخابات ، أو ما تراه لجنة المُحاسبة .

يقوم المُترشح برهن كل ممتلكاته للدولة ، و إذا كانت جملة ممتلكاته تقل عن ضعفى تكلفة الانتخابات يمكن إكمال المبلغ المطلوب برهن ممتلكات من مُناصريه .

يتطوع نائب الدائرة ومُشرفها لدورة واحدة فقط ومدتها ٦ سنوات ، يتفرغ خلالها بالكامل لأداء مهام وظيفته تُحدد فى الجلسة الأولى للبرلمانات الولائية بالقرعة بالأعداد الفردية أو الزوجية من تنتهى مدتهم بعد ٣ سنوات لتكون الانتخابات لنصف الأعضاء كل ٣ سنوات على أن تُمنح فرصة للترشيح مرة ثانية للخارجين فى القرعة .

تحتوى ورقة الاقتراع على أسماء ورموز كل المتنافسين ، يصوت الناخب على المتنافسين بالترتيب الذى يريده ، أن يضع الرقم واحد أمام من ترتيبه الأول فى اختياره والرقم اثنين أمام الثانى وهكذا لكل القائمة - لايُحتسب صوت من لا يكمل الترتيب لكل القائمة - .

لحساب الأصوات وتقييمها : فرز وجمع أصوات ما يحصل عليه المُرشح من كل فئة : الرقم ١ والرقم ٢ وهكذا ..، إذا كان عدد المرشحين ٦ ، فإن الرقم ١، تقابله ٦ درجات ، الرقم ٢ تقابله ٥ ..و الرقم ٦ تقابله درجة واحدة ، بعد إجراء العمليات الحسابية وترتيب درجات المتنافسين تنازلياً :

- من يحصل على أعلى الدرجات يكون نائب الدائرة .
- والثانى مُشرف الدائرة .
- والثالث إحتياطى أول .
- والرابع إحتياطى ثانى .

فى حالة استقالة او طرد أى من الأربعة قبل نهاية الدورة ، يدفع غرامة مالية يقررها مجلس المُحاسبة بالتنسق مع المحكمة الدستورية الولائية .

نائب الدائرة هو ممثل الدائرة فى مجلس أو برلمان الولاية التشريعى والرقابى ، مع احتمال تصعيده للبرلمان القومى.

وعلى مُشرف الدائرة مُتابعة ومراقبة شئون مواطني الدائرة الخاصة والعامة مع الجهات الرسمية والأهلية ، و هو مُنسق النشاط السياسي بدائرته وممثلها لدى السلطات الإدارية ، ولنائب الدائرة ومُشرفها مكتب بالوحدة الإدارية ، وعلى نائب الدائرة ومُشرفها رصد وتقييم وجهات النظر السياسية والإدارية بالدائرة .

يختار المجلس الولائى ممثل الولاية في مجلس رئاسة الدولة ، ويختار العدد المُتفق عليه من أعضائه لتمثيل الولاية فى المجلس التشريعى القومى ولمُتابعة مصالحها فى الوزارات والإدارات القومية ، ويتصعد المُشرفين فى الدوائر التى تم تصعيد نوابها إلى كنواب دوائر ، ويتصعد الإحتياطى الأول لمُشرفين ، والإحتياطى لمثل هذه الحالة أو الوفاة والاستقالة أو الطرد .

يكون التصعيد بعد ٣ شهور من ممارستهم العمل كفترة اختبار ، ويُشترط فى أعضاء البرلمان الولائى المصعدين للمجلس التشريعى والرقابى القومى أن يتجاوز عُمره ٤٠ عاماً ، وأن يكون من خريجى الجامعات وله معرفة بالحاسوب والشبكة العنكبوتية وأن يكون نصفهم من نواب الـ ٣ سنوات والنصف الآخر من نواب الـ ٦ سنوات للمجلس الأول ، وبعد ذلك يكون اختيار المُصعدين من النواب الجُدد .

لا يسقط حق رقابة مواطنى الدائرة على نائبهم

ب-المجالس الولائية:

تجرى المجالس الولائية الانتخابات والاستفتاءات .

ترشح ممثليها فى المجلس التشريعى القومى ومجلس رئاسة الدولة ومُحاسبتهم .

تُراقب أعمال وتشريعات المجلس القومى .

يصدر المجلس بالتشاور مع المحكمة الدستورية الولائية والقومية القوانين واللوائح لعمل وتسيير شئون المجلس الولائى والتشريعات واللوائح لتسيير البلديات والمحليات ومراقبتها .

تعين المجالس الولائية الحكومات والوزارات بنفس الطريقة المُتبعة فى تعيين المجلس التشريعي القومي للحكومة والوزارات القومية ، وبنفس الطريقة على المجالس الولائية مراقبة الحكومات والوزارات وتتبع نشاطات المجتمع المدنى .. . .

ج-المجلس التشريعى القومى:

يتكون المجلس التشريعى القومى من المُصَعدين من الولايات على أن يتحدد العدد الكُلى وأعداد نواب مُختلف الولايات بالاتفاق وفنياً ، ويتم تصعيد نصفى كل ٣ سنوات .

يشكل المجلس بالتشاور مع مجلسي رئاسة الدولة والوزراء المحكمة الدستورية القومية .

يصدر المجلس بالتعاون مع المحكمة الدستورية القومية : اللوائح الإدارية والقانونية لتسيير شئون المجلس وتوزيع المهام ومُحاسبة الأعضاء ومُعاقبتهم والاستغناء عن خدماتهم .

يقرر المجلس فى السياسات العامة و تشكيل الحكومة والوزارات والوحدات التابعة للدولة .

يضع المجلس بالتعاون مع المحكمة الدستورية القومية القوانين العامة والخاصة ويعدلها ويلغيها .

يُقرر المجلس فى ترشيحات مجلس رئاسة الدولة للوزراء ورئيس الوزراء ويراقبهم ويسحب عنهم الثقة .

يسن المجلس بالتشاور مع المحكمة الدستورية القومية التشريعات لتسيير شئون الوزارات والخدمة المدنية ووضع الضرائب ومراقبة الاقتصاد والتطور فى كل المجالات .

د-السلطة القضائية:

يتأرجح موقع السلطة القضائية ما بين الاستقلال الكامل وما بين أن تكون ذراعاً للسلطة التنفيذية ، ويعتمد ذلك على تصميم هيكل الدولة ونظام الحُكم ، فهى أقرب ما تكون ذراعاً للسلطة التنفيذية فى حالات الدكتاتوريات والنظم الشمولية والوراثية ، وعلى قدر تمركز السلطة الحقيقية بيد الشعب يكون تعاونها وتكامُلها مع السلطة التشريعية واستقلالها عن السلطة التنفيذية .

تتربع على قمة الجهاز القضائى المحكمة الدستورية القومية ، ومهمتها الأولى ضمان تحقيق الإرادة الشعبية فى تصميم وشكل ودستور وقوانين الدولة وسياساتها وإدارتها ورقابتها .

إنشاء المحاكم الدستورية الولائية والمحاكم العليا والولائية والثانوية والابتدائية والمتخصصة للحُكم وفض النزاعات على كل المُستويات الخاصة والعامة .

كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا حصانة لشخص او وظيفة أو مهنة إلا بقدر ما يترتب على الإجراءات من أضرار بالشخص أو بآخرين .

هـ-السلطة التنفيذية:

رئاسة الدولة:

تتكون رئاسة الدولة من مجلس رئاسة الدولة ورئيس الدولة .

رئيس الدولة هو رمز السيادة الذى يمثلها و حامل ختم وتوقيع الدولة .

يحدد المجلس التشريعي القومى بالتشاور مع مجلس رئاسة الدولة والوزراء والمحكمة الدستورية القومية : المهام واللوائح والقوانين التى تُسير مجلس رئاسة الدولة ورئيس الدولة .

يتكون مجلس رئاسة الدولة من ممثل عن كل ولاية ، على أن يقرر المجلس التشريعي القومي فى ترشيح المجالس التشريعية للولايات لممثليها فى مجلس رئاسة الدولة .

إذا كان عدد الولايات أكثر من ١٠ ، يرشح مجلس رئاسة الدولة أحد أعضائه رئيس لمجلس رئاسة الدولة على أن يوافق عليه المجلس التشريعى القومي بأغلبية الثلثين وعلى الأقل الأغلبية البسيطة من ممثلي كُل ولاية وإذا تعذر ذلك من ولاية : يُرفع الأمر لمجلس تشريعى الولاية ليقرر فيه ، ويرشح مجلس رئاسة الدولة : مجلس رئاسة دولة مُصغر من ٦ أعضاء ، و يرشح أحدهم رئيس للدولة ، علي أن يوافق عليهم المجلس التشريعى القومى بنفس الطريقة السابقة .

يخدم أعضاء مجلس رئاسة الدولة ٣ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط ، على أن تُراعى فى المجلس الخبرات والتعليم واللغات والنت .

يرشح مجلس رئاسة الدولة الوزراء ورئيس الوزراء .

و-الوزارات والوزراء:

نقترح تجميع كل الإقسام والوحدات ذات الصلة فى تجمُع واحد أو وزارة واحدة ، مثلاً كل ما يخص النشاط الزراعى : المشاريع ، التصنيع ، المدارس والكليات ،البحوث ، ...، تكون فى مُجمع وزارى واحد ، وكذلك الصحة ، الصناعة ، ...، وأوسع ما يكون المجال للاستخدام الأمثل للمواد البشرية هو ما يختص بالأمن والقوات النظامية والشعبية واستخداماتها أوقات السلم والحرب .

تعيين الوزراء القوميين والولائيين من العاملين بالوزارات : فهم الإدارى بشؤون وزاراتهم وتكامل وترابط الأقسام والوحدات فيها وعلاقاتها الخارجية ، وهو أقرب ما يكون للتدرج الطبيعى فى الخدمة المدنية ، وقد يكون أفضل الطرق لضمان اختيار أنسب الخبرات المعروفة ذات الصلة بالمجال ولتفادى عبث السياسيين والمغامرين ، وأن تكون مُدة التكليف ٣ سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط .

يرفع مجلس رئاسة الدولة للمجلس التشريعى القومى ترشيحات الوزراء من موظفى مختلف الوزارات ورئيس الوزراء ، على أن لا تقل خدمة المُرشح عن ١٠ سنوات متصلة وأن يكون حائزاً على درجة الدكتوراة قبل ما لا يقل عن ٥ سنوات من ترشيحه، وأن يجيد بعض اللغات والنت .

وأن يكون تعيين رئيس الوزراء بنفس كيفية تعيين رئيس الدولة

و كما سبق أن ذكرنا : العمل الدائم للتطور وسد الثغرات فى نظام الحُكم والدستور والقوانين ، وأن يكون ذلك مُضمناً ومُفصلاً فى الدستور للتعامل مع الحالات الطارئة ، والمراجعة الشاملة وإعادة النظر فى النظام والدستور والقوانين كل ١٢ سنة مثلاً.

الخاتمة

بثورات الربيع العربي بدأ الحراك ومخاض الانتقال من هذه المرحلة في المسيرة البشرية للمرحلة التالية والتي يتحقق فيها الإطعام من الجوع والأمن من الخوف لكافة الشعوب ، وتأخذ الأرض فيها زخرفها وتتزين وما يسبق ذلك ويصاحبه من تطورات علمية وتقنية كبرى فى المجالات المدنية والعسكرية وإصلاحات اقتصادية وسياسية واجتماعية فى كل المُجتمعات الإنسانية ، ويسود في هذه المرحلة مفهوم التعايش السلمى العالمي وتعامل البشر كوحدة والأرض كموطن ، ولا مكان فيها للحدود المقفولة والجُزر المعزولة .

وعلي مستوى هذه التحولات القادمة يتعين علي قادة الفكر والسياسة الإسلاميين وضع تصوراتهم لهيكل ودستور الأنظمة الإسلامية القادمة ، بمرونة وقابلية عالية للحاق بالتطور والتحديث المُتسارع ، بما يحقق الإرتباط المُتحرك لمستوى الدين والتدين مع مستوى العلم والتعلم .

لا يعني ذلك نهاية للشر والأشرار ، ولكنه يعني أن المجتمع الإنساني والنظام العالمى وقتها سيتصدى للخارجين والأشرار والفاسدين أفراداً وجماعات ، ولن يسمح بأن تكون لهم دولة تحميهم ولا تجمُعات وتكتلات تشكل خطراً على الآخرين أو على السلم العالمى .

وما يهمنا فيما نحن فيه أنه فى ذاك الوقت سيدرك اليهود أن الانغلاق والجُدُر وترسانات الأسلحة لا تجدي نفعاً ، وأن ،احتلال الأراضى وظلم وقهر وتشريد الآخرين لن يكون مقبولاً ، والعالم لن يقف مكتوف الأيدي ، وأن الوقت والظروف التي أدت إلى اضطهادهم وعزلتهم وحاجتهم إلى وطن قومى لحمايتهم قد ولت وأن مصلحتهم في السلم والتكامل والاندماج مع الأسرة الإنسانية العامة والعربية خاصة أكثر من مصلحتهم فى الحرب ، وأن ما يجمع بينهم وأبناء عمومتهم العرب أكثر مما يُفرق ، و يصاحب ذلك تنبير جدار الفصل العالي وحرية انتقال السكان اليهود والعرب ، ولا يفصلنا الكثير عن هذه التغيرات ، ومن لم يستعد لها ويُجاريها طائعاً سيُرغم عليها مُكرهاً .

بعد الربيع العربي وزوال بعض الدكتاتوريات ، انتعشت آمال كثير من المسلمين بالعودة لتلك الفترة المثالية في تاريخهم ، يُقابل ذلك التفاؤل حَذر وخوف من الآخرين لفساد وفشل الأنظمة الإسلامية السابقة والمعاصرة ، وللخلل الناجم عن الانقطاع الذى طال أمده في سلسلة الارتباط المُتحرك لمستوى الدين والتدين مع مستوي العلم والتعلُم في النظام الإسلامى ، لذلك قد يكون من مصلحة كل الناس والإسلاميين خاصة ، عدم التفريط في الحُريات والسيادة الشعبية وليعلموا أنها الضمانة والمدخل الوحيد لفرصة بعث إسلامى حقيقي والذى يعم خيره الجميع ، ولتفادى استغلال الإسلام وتشويهه ، والذى يعم شره الجميع ، وما نخلص إليه أن البحث في وعن الإسلام الحقيقي لم يعد يحتمل التأخير ، و أصبح مسألة حياة أو موت للمسلمين ولغير المسلمين .

و لن يغير الله ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم

و السلام عليكم

كمال يوسف جميل
١ /١/ ٢١١٣

فهرس الكتاب